

الوظيفة مرتبة اجتماعية تضمن العلاج من عدمه في تونس

كورونا يكشف أفضلية للعلاج في المصحات الخاصة حسب الترتيب الاجتماعي والإمكانيات المالية



ما ذنب المواطن البسيط



فرصة العلاج ليست للجميع

للمتيزين. ورأى أن "الخدمات الصحية اليوم باتت تسند حسب الدرجات الاجتماعية والمهنية". بدوره، يشير مهدي مبروك أستاذ علم الاجتماع في حديثه لـ "العرب" إلى "إعطاء الأولوية في العلاج حسب سلم التراتب الاجتماعي، وهي ظاهرة موجودة في كل العالم، حسب تأكده. ويعلق بالقول "القاضي له الحق في العلاج في المصحات الخاصة أما المواطن العادي يجرم من ذلك". ويشير إلى أن "التعامل حسب سلم التراتب الاجتماعي يناهض لحقوق الإنسان والمواطنة".

ويفسر مبروك تمسك المصحات بتكلفة العلاج الباهظة، والتي لم تخضع لاستثناءات حسب حوادث صحية أثارت تعاطف الشارع، بما يطلق عليه بالمصالح القطاعية، "حيث تريد بعض القطاعات افتكاك مصالح لفائدتها على حساب حقوق المواطنة وما جاء في الدستور. وفي خضم ما يتعرض له المصحات الخاصة من انتقادات متواصلة في تونس على خلفية تعاطيها مع أزمة الوباء، ترفض هذه المؤسسات الصحية ما يتعرض له من انتقادات وتصفها بحملة تشويه بسبب مغالطات ما يقع ترويجه عن تكلفة العلاج. وذكر رئيس الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب المصحات الخاصة بويك زخامة في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن "المصحات الخاصة تعمل على معاضدة مجهودات الدولة والقطاع العام لمجابهة أزمة كورونا"، معتبرا "إنقاذ حياة التونسيين أهم من فاتورة العلاج".

وبين زخامة أن "معلوم المصاريف الكاملة تُخصص نسبة 70 في المئة منه للأدوية والمستلزمات الطبية وأجر الطبيب ويبقى للمصحة ما يقل عن 30 في المئة يتم استخدامه لخصائص أجور الموظفين وصيانة المصحة"، وتابع أن "المصحات بريئة من كل الاتهامات".

جاءت تداعيات وتكلفة الانتقال الديمقراطي وما رافقها من تحولات واحتجاجات، في تاكل الطبقة الوسطى بعد أن ازدادت مساحة الفقر وازداد معها عدد الفقراء. ومع تزايد نسبة الفقر التي سجلت أرقامها غير مسبوق، لم يعد الجميع يوسعهم القدرة على تحمل تكاليف العلاج خاصة مع ظهور الوباء، في المقابل تعيش المستشفيات العمومية ضغطا كبيرا مع تجاوزها طاقة الاستيعاب، أما المصحات الخاصة بدورها تشكو من هجرة المرضى وشلل في عملها الذي يهدد الكثير منها بالإفلاس.

يلاحظ صلاح الدين بن فرج المختص في علم الاجتماع في حديثه لـ "العرب" أن "هناك نسقا متسارعا للمتيزين، ما يكشف عمق الهوة بين منطبق الدولة العادية التي تضمن الحق في الصحة ضمن دستورها لكل مواطنيها وبين ما يمكن القول بوجود لوبي طبي وقطاع خاص استثماري يستقويان أكثر مع مرور الوقت".

وإن أقر بن فرج بأن القطاع الخاص لعب دورا إيجابيا في إطار ما يقدمه من خدمات صحية أفضل مقارنة بالقطاع العام، إلا أنه يعزو السبب إلى انجراف الكفاءات من القطاع العام إلى القطاع الخاص ومحدودية قدرات الدولة في رد الاعتبار إلى القطاع العمومي جراء ما يعانيه من ضغوط وأزمة مالية، حيث ساهما في ازدهار القطاع الخاص الذي بات اليوم مسيطرا على القطاع الطبي.

ويستنتج بن فرج أن المواطن من ذوي الإمكانيات المحدودة هو ضحية ما تعانيه المنظومة الصحية، كما بات عرضة



نقائص بالجملة

وتركه رهن مصيره الذي قد يكون الموت. يرد هنا خبراء الاجتماع بالقول إن ظاهرة التميز في الخدمات الصحية تعمقت بشكل كبير في البلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، حيث أسهمت حالة الركود الاقتصادي ودعت جمعية المحامين، إلى المساواة بين جميع المواطنين في الحق في التداوي بجميع المستشفيات العمومية دون استثناء بما فيها المؤسسات الاستشفائية العسكرية بكامل التراب التونسي وتعميم المستشفيات الميدانية والتكثيف من التحاليل، مطالبة الحكومة بالتعاظم بأكثر جدية وتوفير الاعتمادات الضرورية لمجابهة الموجة الثانية من الوباء.

وطالبت الجمعية بمراجعة عميقة داخل مرفق الصحة خاصة في ما تعلق بتدهور أوضاع الصحة العمومية مقابل تعول المصحات الخاصة خدمة لرؤوس الأموال على حساب المصلحة الوطنية. وتوجد في تونس قرابة 100 مصحة خاصة منتشرة في جميع المناطق والولايات، وتوظف حوالي 17000 شخص، ولها طاقة استيعاب تناهز 6 آلاف سرير (20 في المئة من المجموع الوطني).

ويمثل هذا القطاع المتنفس الثاني للرعاية الصحية في حال حدوث أزمة تتجاوز قدرات القطاع العام. ووجدت وزارة الصحة في دعم المصحات الخاصة عبر إيواء المرضى منذ اندلاع حالة الطوارئ الصحية، أعلن أطباء القطاع الخاص عن تطوعهم لمعاوضة جهود زملائهم في القطاع العام لتأمين الرعاية الصحية للمرضى. مع ذلك كانت معاوضة المصحات الخاصة محدودة في ظل ارتفاع الإصابات وتمسك المصحات بثمن العلاج الباهظ كما أنه امتياز لا يحظى به إلا أصحاب الرتب والوظائف الاجتماعية المرموقة، وهو ما طرح إشكالية مجتمعية: هل باتت حسب الوظائف، هل باتت الوظيفة رتبة اجتماعية تخول لصاحبها التمتع بالعلاج، فيما يقع تجاهل المواطن البسيط

"العلاج بشكل متساو لجميع المواطنين" في تونس، كذبة كشفها تفشي فيروس كورونا الذي ألقى الضوء على التمييز الاجتماعي في تلقي العلاج خاصة بالمصحات الخاصة، في ظل وجود "لوبي" طبي وقطاع خاص استثماري يستقويان أكثر مع مرور الوقت.

اعتذاره مبررا ما حدث بسبب فله أن المريضة "مواطنة عادية" ولم يكن يعلم أنها "كانت قاضية".

وفتحت الحادثة على ما يشكوه المواطن من تمييز في جميع الخدمات وأبرزها الخدمات الصحية التي تكون فيها الأولوية للرتبة الاجتماعية. وصار تجاهل إيواء المواطنين من ذوي الدخل المحدود في المصحات الخاصة ظاهرة متكررة في البلد خلال السنوات الأخيرة.

يرى حاتم عشاش وهو طبيب مختص في الأمراض العقلية والنفسية في حديثه لـ "العرب" أن "فرض بعض المصحات ضمنا ماليا قبل العلاج هو بمثابة سلوك تجاري بحث لا صلة له بالإنسانية والمهنة الاجتماعية للمصحة". لافتا أن الطبيب هو الذي يشير بإقامة المرضى، وهو المسؤول المعنوي عن ذلك، وهذا لم يتعرض له أحد.

ويتابع "المصحات حاليا تقبل ليس حسب الوظيفة فحسب، (وسلوك مدير المصحة شاهد على ذلك)، بل حسب الإمكانيات المادية" وأردف بالقول "مدير المصحة، رغم أنه يعرف أنها قاضية، تعتمد عدم قبولها، فهي في نظره قاضية بسيطة وليست في مفصل السلطة".

وحسبما ذهب إليه عشاش فإن ما أدى إلى الوضع الحالي هو استقالة الدولة من التزاماتها تجاه الشعب وذلك بالتفريط في القطاع الصحي لفائدة الخواص.

وفي ذات السياق، أثار إعلان رئيس الحكومة هشام المشيشي عن جملة من القرارات لفائدة القضاة ومن بينها بناء مستشفى خاص بهم جدلا واسعاً في البلد، وهي خطوة تفضح عمق التمييز في توفير الخدمات الصحية.

وكان المشيشي، قد عبر عن تضامن حكومته مع القضاة، في إضرابهم الذي يخوضونه احتجاجا على تربي الأوضاع الصحية وظروف العمل الكارثية بالمحاكم، إضافة إلى الظروف المادية المتردية للقضاة وتعطيل ملف الإصلاح وأعلن عن قرارات لفائدة القضاة، بينها إعداد دراسة لإنشاء مستشفى خاص بالقضاة وعائلاتهم وموظفي المحاكم، وأيضا إحداث لجنة بوزارة العدل لمراجعة القانون الأساسي المنظم لتعاونية القضاة، بهدف تعديله وجعله ملائما لتطلعات القضاة المادية والمعنوية، وذلك في ظرف شهرين.

ولاقبت خطوة المشيشي سخرية لدى رواد التواصل الاجتماعي الذين تسألوا في استنكار "متى تكون هناك مستشفيات للمواطنين؟".

وطالب بعضهم، في إطار السخرية بمستشفى خاص بكل قطاع على غرار التعليم والإعلام والنقل والصحة، في حين يلتجئ المواطن إلى المداواة بالطب التقليدي، وفق تعبيرهم.

وأجمع كثيرون على أن قرار الحكومة تمييز قاضح بين عامة المواطنين والقضاة، حيث استجاب المشيشي تحت الضغط لمطالب القضاة في حين يجرم المواطن البسيط من حقه في العلاج وتغلق أبواب المصحات الخاصة في وجهه.

التفاوت الطبقي

يشهد التفاوت الاجتماعي في تونس تفاوتاً كبيراً وذلك على مستوى كل القطاعات وخاصة الحساسية منها، مثل قطاع الصحة، وأظهرت أزمة كورونا أن الرعاية الصحية غير العادلة وخاصة في المدن الداخلية التي تشكو من نقائص على مستوى الأجهزة الطبية، ونتيجة لهذه السياسات الفاشلة، فإن لدى 13 محافظة (ولاية) من أصل 24 أقل من سرير إنعاش لكل 100 ألف ساكن، حسب دراسة حديثة عالجت مسألة التهميش في مناطق الجنوب والوسط.

وحملت جمعية المحامين الشبان في بيان لها، الحكومة التونسية ووزارة الصحة على وجه الخصوص مسؤولية وفاة القاضية وكل المواطنين الذين قضوا نحبهم جراء جشع واستهتار المشرفين على المصحات الخاصة.

أمينة جبران صحافية تونسية

تونس - يكفل الدستور التونسي في بنده عدد 38 الحق في الرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفير الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية، كما تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقد السند، ولذوي الدخل المحدود، إضافة إلى الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون.

لكن هذا الحق الدستوري، الذي يتيح العلاج بشكل متساو لجميع المواطنين، لم يصمد كثيرا في أزمة وباء كورونا التي عرت الصعوبات التي يعاني منها القطاع الصحي وتردي أوضاعه ومحدودية إمكانيته.

أزمة الصحة العمومية

فيما غرقت الصحة العمومية في أزمتها مع ارتفاع الإصابات رافقه نقص في الأسرة المخصصة لمرضى كوفيد - 19، لم تكفل المصحات الخاصة العلاج للجميع بسبب شروطها المالية الجحيفة، مع تجاوز كلفة العلاج في القطاع الخاص القدرة المالية لغالبية المواطنين.

وأعدت حادثة وفاة القاضية سنية العريضي على خلفية إصابتها بفايروس كورونا إلى دائرة الضوء التمييز الاجتماعي في تلقي العلاج داخل المصحات الخاصة، والذي تحظى بالأولوية فيه وظيفة المريض ورتبته الاجتماعية.



ويحسب رواية القضاة الذين ندوا بوفاء زميلتهم عبر إعلانهم الاحتجاج لمدة خمسة أيام متتالية، فإن القاضية الضحية اضطرت أثناء فترة العلاج إلى مغادرة مصحة خاصة بعد مطالبتها بشيك ضمان بقيمة تناهز 11 ألف دولار وتعقدت لاحقا حالتها الصحية قبل أن تفارق الحياة متأثرة بمضاعفات الفايروس.

بدوره، حمل خالد شرف الدين، زوج القاضية سنية العريضي، إحدى المصحات الخاصة في نابيل مسؤولية تعكر حالة الضحية بسبب إضاعة الوقت قبل أن يتقرر إيواؤها بالمصحة، حسبما نقلته وسائل إعلام محلية.

وأكد أن إدارة المصحة طلبت منهم مبلغا ماليا مرتفعا كضمان (30 ألف دينار) وبعد مفاوضات دامت قرابة الساعة تم قبولها، وأضاف أنه بعد تدخل من وزير العدل تم نقلها إلى المستشفى العسكري حيث وافقها المنية.

وذكرت تقارير إعلامية أن المحكمة الابتدائية بنابيل، أننت بفتح تحقيق ضد إحدى المصحات الخاصة من أجل عدم الإنجاء القانوني في وفاة القاضية سنية العريضي والتي تعمل بالمحكمة الابتدائية بنابيل.

وقاد وفاة القاضية جراء الوباء دون أن تتوفر لها فرصة العلاج بسبب الغلاء الشديد للخدمات الصحية في المصحات الخاصة إلى حالة من الاستياء والغضب لدى الشارع التونسي.

وما زاد من حالة الاستنكار والسخط الشعبي على ما آل إليه المقام الصحي من نهاو كبير، تصريحات مدير المصحة التي رفضت إيواء المريضة، حيث قدم